

## أبل تفضل دفع الغرامات على الاعتذار لإنهاء ملاحقة قضائية

### مخاوف إحياء سجل التجاوزات تهدد مكانة الشركة

فضّلت شركة أبل التسوية القانونية على الاعتذار، حيث وافقت على دفع غرامة مالية لإنهاء ملاحقة قضائية بشأن تقليص متعمد لأداء أجهزتها من هواتف آيفون، في خطوة تطرح تساؤلات حول الالتزامات الأخلاقية للشركة بالنظر إلى مكانتها التجارية.

سان فرانسيسكو - خيّرت شركة أبل إنهاء قضية بخصوص تقليص متعدد لأداء أجهزتها من هواتف آيفون عبر دفع غرامة مالية دون الاعتذار بهدف حل القضية حصرا، من دون الإقرار باقتراح أي خطأ أو باي محاولة لخداع الزبائن، حيث يرى خبراء أن الشركة تتخوف من عودة سيارايو التجاوزات والقضايا التي لاحتقتها منذ أعوام وهددت مكانتها التجارية.

ووافقت أبل على دفع 113 مليون دولار لإنهاء ملاحقات ومسارات قضائية ضدها في حوالي ثلاثين ولاية أميركية تتهمها بأنها قلصت الميزات التقنية لطرزاتها القديمة من هواتف آيفون لإطالة عمر البطارية.

وسيوزع المبلغ على كاليفورنيا و33 ولاية أخرى، كما ورد في بيان أصدره المدعي العام في كاليفورنيا خافيير بيسيرا.

وقال بيسيرا إن "أبل أخفت معلومات بشأن إبطاء بطارياتها لعمل أجهزة آيفون، تحت غطاء عمليات تحديث". وأشار إلى أن "هذا النوع من السلوكيات يلحق أذى مالياً بالزبائن ويحد من قدرتهم على الشراء مع الإطلاع على كامل المعلومات اللازمة"، لافتا إلى أن "الاتفاق المقعد الأرياء يوفر للمستهلكين نفاذاً إلى المعلومات التي يحتاجون إليها لشراء منتجات أبل".

ويتهيئ الاتفاق شكوى مرفوعة على خلفية طرازي آيفون 6 وآيفون 7، إذ كانت بعض التحديثات لهذه الأجهزة ترمي في الواقع إلى تقليل أداء الأجهزة بغية إطالة عمر البطارية من دون علم المستخدمين، وفق الولايات. ولم تعلق أبل على هذه المسألة.

وفي الوثائق القانونية، أشارت أبل إلى أنها وافقت على دفع هذا المبلغ "لغايات حل القضية حصرا"، من دون الإقرار باقتراح أي خطأ أو باي محاولة لخداع الزبائن.

وفي وقت سابق، وافقت أبل على دفع ما يصل إلى 500 مليون دولار لحاملي طرازات آيفون القديمة، بعد منازعات قضائية استمرت لعامين. وكان المشكوك يتهمون المجموعة العملاقة بأنها تعمدت تقليص أداء أجهزتها لحمل المستخدمين على شراء نماذج أحدث.

وفي ديسمبر 2017، تقدمت أبل باعتذار عن إبطائها المتعمد لبعض طرازات آيفون لتعويض تراجع أداء البطاريات مع مرور الزمن وتفادي توقفها عن العمل بصورة فجائية.

وتعود أطوار القضية إلى العامين الماضيين حيث كانت أبل قد أكدت أن برمجيات لأنها تحمي نفسها من خلال الطلب من المستخدمين بالموافقة إلكترونياً على عدم مع الشركة للإقرار باستخدام البرنامج "كما هو" دون إلزام الشركة المنتجة بأي شروط.

113 مليون دولار قيمة الغرامة التي دفعتها أبل في أعقاب قضية تقليص متعمد لأداء أجهزتها

وارتفع عدد الدعاوى القضائية الجماعية ضد شركة أبل في أواخر عام 2017 إلى 8 دعاوى أمام محاكم اتحادية مختلفة في الولايات المتحدة اتهمتها حينها بخداع زبائنهم بعد أيام من إعلان الشركة أنها أبطأت عمداً منذ عام هواتف آيفون القديمة دون إخطار المستخدمين.

ورغم أن الشركة برّرت ذلك بأن إجراءاتها كانت تهدف إلى التعويض عن تراجع أداء بطاريات الأجهزة، إلا أنها وقعت في موقف صعب للغاية.

ورفعت الدعاوى أمام محاكم في ولايات كاليفورنيا وإلينوي ونيويورك. وذكرت أن ما قامت به أبل دفع مستخدمي آيفون إلى محاولات عشوائية لحل المشكلة.

ومثلت تلك الدعاوى أعدادا قابلة للزيادة من مستخدمي أجهزة آيفون القديمة الذين يصل عددهم إلى الملايين في الولايات المتحدة لوحدها. ويمكن أن تتسع الملاحقات القضائية إلى دول العالم الأخرى، وهو ما بدأت طلائعه بالفعل، حيث ذكرت أبل أن دعوى مماثلة رفعت أمام محكمة إسرائيلية.

ويقول محللون إن الملاحقات القضائية للشركات للمطالبة بالتعويضات كانت بعيدة عن شركات التكنولوجيا، وهي تستهدف كثيراً قطاعات أخرى مثل شركات السيارات والأدوية.

وكان من النادر استهداف شركات البرمجيات لأنها تحمي نفسها من خلال الطلب من المستخدمين بالموافقة إلكترونياً على عدم مع الشركة للإقرار باستخدام البرنامج "كما هو" دون إلزام الشركة المنتجة بأي شروط.

وأرجعت ذلك إلى أن "بطاريات الليثيوم المتقدمة توزع الطاقة بشكل غير متساو" في أجهزة آيفون.

وقال "ستتعاون الصين بشكل نشط مع كل الدول والمناطق والشركات الراغبة بذلك. سنستمر برفع راية الانفتاح والتعاون عالياً" بفضل "سوقنا الهائلة" خصوصاً.

وندد الرئيس الصيني من جهة أخرى بفكرة "الفصل" الاقتصادي مع الولايات المتحدة. فقد أرادت إدارة ترامب من خلال هذه الاستراتيجية تخفيض تبعية الاقتصاد الأميركي للصين.

ولم يتضح فوراً إن كان الرئيس الأميركي المشغول في الطعن بنتائج الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الديمقراطي جو بايدن، سيعلق كلمة خلال قمة أبل أو أن مسؤولاً أميركياً رفيع المستوى سيمنحها.



مخاوف آيفون متزايدة

## صفقة النفايات الإيطالية تكشف فساد الصفقات العمومية في تونس

الانتهاكات تتجه نحو جهات نافذة تعتاش من الإضرار بالاقتصاد والبيئة



من يريد تحويل تونس إلى مصب لفضلات أوروبا؟

وأكدت المراقب العام بإدارة الجمارك التونسية، ريم العمروني، في تصريحات إعلامية أنها أصدرت قراراً يقضي بمنع وإعادة تصدير هذه النفايات ومنع انزال أي حاوية أخرى.

وأشارت العمروني إلى أن هذه الفضلات دخلت إلى تونس عبر الميناء التجاري بمحافظة سوسة على أنها حاويات تحوي على فضلات بلاستيكية متأتية من التصنيع، وبإعلام إدارة الجمارك تم التحقيق في الموضوع ليتبين أن هذه الحاويات تحتوي على فضلات خطيرة.

وأجمع خبراء تونسيون على أن الحاويات المغلقة تضم فضلات عضوية تنبعث منها الروائح منذ أيام، وأصبحت تشكل خطراً على الأرض التي توجد فيها، وقد تتسرب للطبقة المائية والتراب.

ودعا الخبراء إلى ضرورة تشكيل اتحاد دولي ضد كارثة النفايات الإيطالية، "حتى تلتزم باحترام المواثيق الدولية".

واستدعى الرئيس التونسي قيس سعيد، الجمعة، وزير البيئة والشؤون المحلية مصطفى العواوي، واستعرض معه نتائج التحقيق في القضية وطالبه بتحديد المسؤولين وإحالة المتورطين إلى القضاء.

واقال رئيس الحكومة هشام المشيشي مدير وكالة التصرف في النفايات (هيئة حكومية).

للشركة المعنية، فيجد جهاز الجمارك هذه الانتهاكات مشدداً على الدور الرقابي الذي يضطلع به القطاع في الكشف عن مثل هذه التجاوزات والإخلالات التي تضرب الاقتصاد التونسي.

وأفاد الناطق الرسمي باسم الإدارة العامة للديوانة (الجمارك) العميد هيثم زنناد "أن وحدات الجمارك التونسية تتعرض لضغط كبير في ملف النفايات الموردة من إيطاليا، وأنها كشفت عن كل التفاصيل وطبقت القانون في ملف النفايات المستوردة، طبقاً للنظام الجمركي للمؤسسات المصدرة كليا".

وأضاف زنناد في تصريح لـ "العرب" "أن أجهزة الجمارك أحبطت في 2020 العديد من العمليات النوعية المتعلقة بالغش التجاري من بينها ضبط كمية هامة من الكمادات والمعدات الطبية مجهولة المصدر بميناء رادس موجهة للسوق التونسية وهي قضية خطيرة على الجانب الصحي".

كما أشار إلى "حجز كميات هامة من الأقراص المخدرة يصل عددها إلى 114 ألف قرص و100 كلغ من القنب الهندي".

وأشارت النفايات الإيطالية ردود أفعال "غاضبة" في الأوساط الحقوقية والسياسية بتونس، وسيط تحذيرات من مخاطر اختراق البلاد على جميع المستويات في ظل اضطراب سياسي انعكس بالكامل على الأداء الاقتصادي وعلى الدور الرقابي لمؤسسات الدولة.

وتنص اتفاقية باماكو على حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا والمحيطات والمياه الداخلية وشرق النفايات الخطرة وتحديد المبدأ التحوطي، وتنص على الإدارة السليمة لهذه النفايات داخل القارة، قامت اثنتي عشرة دولة من منظمة الوحدة الأفريقية بالتفاوض بشأنها في مدينة باماكو بمالي في يناير 1991 ودخلت حيز النفاذ في عام 1998.

وفيما تنهم أطراف بعينها تواطؤ أجهزة الجمارك التونسية في شبهة فساد متعلقة بالملف من حيث منح التراخيص

أثارت صفقة استيراد أطنان من النفايات الإيطالية لدفنها في تونس، جدلاً واسعاً، حيث تبين أنها "فضلات منزلية" غير قابلة لإعادة التدوير، فضلاً عن كشفها لعصابات فساد نافذة تضر بالاقتصاد المحلي عبر صفقات مضرّة بالصحة والبيئة ما يفتح الشكوك حول ملف التلاعب بالصفقات العمومية.

طالبت منظمات المجتمع المدني السلطات التونسية بالتحقيق في القضية ومعاينة الشركة المتورطة، فيما تزايدت دعوات وضغوط الأوساط الاقتصادية والاجتماعية لمحاسبة الأطراف المتورطة والمتواطئة في ملف صفقة استيراد النفايات من إيطاليا، حيث عبر التونسيون عن ضرورة كشف الأطراف التي أرادت تحويل تونس إلى مقبرة لنفايات الدول الأوروبية باستغلال فساد بعض المسؤولين ممن سهلوا العملية.

وقال الخبير المختص في القضايا الاقتصادية والجبائية، حسام الدين خليفة "إن الصفقة المبرمة هي تجارية بين شركة تونسية والجانب الإيطالي مقابل مبلغ مالي معين لإرسال النفايات إلى تونس".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "الفساد في العملية يتعلق بالتراخيص التي تم منحها للشركة لتوريد النفايات من الخارج إلى تونس وهناك شبهة للتراخيص الديوانية ومدى مراقبة الديوانة للملح والبضائع".

وقال خليفة "أنه يوجد الكثير من التجاوزات في تونس ومثلما يتم إدخال النفايات تدخل البضائع المتنوعة"، مشيراً إلى أن قضايا الفساد موجودة بكثرة وارتفع نسقتها في العشر سنوات الأخيرة مثل المتعلقة بالطيران والبتترول والفوسفات.

ويمنع القانون التونسي توريد النفايات المنزلية التي تريد السلطات

الحر في العالم بين الصين و14 دولة في آسيا والمحيط الهادئ.

وتعتبر الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة هذه التي لا تشمل الهند والولايات المتحدة، انتصاراً لبكين التي تقف وراء هذه المبادرة.

وكان هذا الاتفاق يتنافس مع معاهدة التبادل الحر عبر المحيط الهادئ التي كان يروج لها الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما. وقد سحب ترامب بلاده من المشروع عام 2017.

وقال الرئيس الصيني شي جينبينغ في افتتاح القمة إن منطقة آسيا-المحيط الهادئ "هي في الخطوط الأمامية للنمو" في العالم الذي يواجه "تحديات متعددة" من بينها جائحة كوفيد - 19.

وقدم شي بلاده الخميس على أنها محرك التجارة العالمية وأعدا "بفتح أبواب" السوق الصينية بشكل أكبر.

ويشكل ذلك التزاماً متكرراً للسلطة الشيوعية الصينية التي لا تتردد رغم ذلك في استخدام السلاح الاقتصادي لممارسة ضغوط سياسية. ففي خضم تدهور علاقاتها الدبلوماسية مع

شحي جينبينغ  
الانفتاح يسمح لأي دولة بأن تتقدم في حين أن العزلة تلجمها

شحي جينبينغ  
الانفتاح يسمح لأي دولة بأن تتقدم في حين أن العزلة تلجمها

## الصين تواجه الحمائية الأميركية بمضاعفة الانفتاح التجاري

إلا أن بكين وواشنطن توصلتا إلى هدنة في يناير الماضي قبيل انتشار جائحة كوفيد - 19 وما استتبعها من شلل في الاقتصاد العالمي.

وأضاف شي في الكلمة التي بثت عبر الإنترنت أن "الانفتاح يسمح لدولة ما أن تمضي قدماً في حين أن العزلة تلجمها".

وقال "ستتعاون الصين بشكل نشط مع كل الدول والمناطق والشركات الراغبة بذلك. سنستمر برفع راية الانفتاح والتعاون عالياً" بفضل "سوقنا الهائلة" خصوصاً.

وندد الرئيس الصيني من جهة أخرى بفكرة "الفصل" الاقتصادي مع الولايات المتحدة. فقد أرادت إدارة ترامب من خلال هذه الاستراتيجية تخفيض تبعية الاقتصاد الأميركي للصين.

ولم يتضح فوراً إن كان الرئيس الأميركي المشغول في الطعن بنتائج الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الديمقراطي جو بايدن، سيعلق كلمة خلال قمة أبل أو أن مسؤولاً أميركياً رفيع المستوى سيمنحها.

استراليا، لم تتردد الصين في الأشهر الأخيرة في اتخاذ إجراءات رد استهدفت سلعا استرالية مثل لحم الأبقار والشعير. وحذر شي جينبينغ كذلك من الإجراءات الحمائية.

شحي جينبينغ  
الانفتاح يسمح لأي دولة بأن تتقدم في حين أن العزلة تلجمها

واكد الزعيم الصيني أن أي دولة "لا يمكنها أن تتطور بوحدها أبواها" من دون أن يذكر صراحة الولايات المتحدة. وخلال سنوات ولاية دونالد ترامب الأربع في البيت الأبيض، طغى تفافم الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على اجتماعات أبل.

وانعكست هذه المواجهة بين البلدين العملاقين في المحيط الهادئ، في فرض رسوم جمركية إضافية على الكثير من السلع ما أدى إلى زعزعة الاقتصاد العالمي.

كوالالمبور - دافعت الصين الخميس عن التبادل الحر خلال قمة آسيا المحيط الهادئ في مواجهة دونالد ترامب بعد أيام قليلة على توقيع أكبر اتفاق تجاري بدافع من بكين مؤكدة أن "لا تنمية من دون انفتاح".

ويقام اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك) الذي تنظمه ماليزيا، عبر الإنترنت هذه السنة بسبب جائحة كوفيد - 19.

ويضم الاجتماع 21 دولة مطلة على المحيط الهادئ من بينها الولايات المتحدة والصين، وهما اللتان تتمتعان بأقوى اقتصادين في العالم. وتمثل هذه الدول مجتمعة 60 في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

وباتت الصين المحرك الرئيسي للمنظمة في السنوات الأخيرة بعدما باشرت واشنطن الانسحاب من الهيئات متعددة الأطراف بدفع من الرئيس الأميركي دونالد ترامب وشعاره الشهر "أميركا أولاً".

وتأتي قمة أبل هذه بعد أقل من أسبوع على توقيع أكبر اتفاق للتبادل